

Distr.: General
16 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثالث

العدل والقانون الدوليان

الباب السابع

محكمة العدل الدولية

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	التوجه العام
٧	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨***

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩.

** A/74/50.

*** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ كي تنظر فيه الجمعية العامة وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد التأكيد عليها في الفقرة ٢٤ من قرار ٢٦٦/٧٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210519 210519 19-04187 (A)



-
- ١١ - الوظائف المقترحة والاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠ ****
- المرفقات
- ٢٠ - الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠
- الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الشابتة والمؤقتة، حسب العنصر
- ٢١ - والبرنامج الفرعي

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كي تنظر فيه الجمعية العامة.



تصدير

محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. وهي المحكمة الوحيدة التي ينتخب أعضاؤها من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء. وتنظم أنشطة المحكمة بموجب كل من ميثاق الأمم المتحدة ونظامها الأساسي، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتنظر المحكمة في المنازعات بين الدول من جميع مناطق العالم وقد تدرس أي مشكلة من المشاكل التي يتناولها القانون الدولي. (وضعت في هذا الصدد مجموعة كبيرة من الأحكام القضائية، التي تشكل مرجعية أساسية في العلاقات الدولية، تراوح من الشروط المتعلقة باستخدام القوة إلى عمليات تعيين الحدود البحرية والإقليمية، وتغطي مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بعلاقات التعاون بين الدول). وقد أثبتت المحكمة، على نحو ما أكدته الزيادة المطردة في حجم العمل الذي تضطلع به في العقود الأخيرة، أنها قادرة على الاستجابة لتطلعات الدول في وجود منتدى عالمي قضائي مستقل ونزيه، يتيح بصفة دائمة لتسوية نزاعاتها وفقاً للقانون الدولي. وإضافة إلى ذلك، من خلال إصدار فتاوى بشأن مسائل قانونية تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها، تساعد المحكمة تلك الهيئات والوكالات على ممارسة مهامها والاضطلاع بدور أساسي لحسن أداء منظومة الأمم المتحدة وتطوير القانون الدولي.

وشهد حجم العمل الذي تضطلع به المحكمة زيادة كبيرة على مدى السنوات العشرين الماضية. ولا يعزى ذلك إلى العدد الكبير من القضايا التي تنظر فيها فحسب، بل أيضاً إلى التعقيدات الإجرائية والفنية لتلك القضايا. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للقضايا المدرجة على قائمة المحكمة ظل ثابتاً نسبياً في السنوات الأخيرة - توجد حالياً ١٦ قضية تنظر فيها المحكمة - يعكس التراجع والتزايد المستمرين في عدد الدعاوى الجديدة والمساواة ديناميكية كبيرة من جانب المؤسسة.

وقد لاحظ رئيس المحكمة، القاضي عبد القوي أحمد يوسف، في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ما يلي:

لقد بذلت المحكمة كل جهد ممكن للوفاء بالمهمة النبيلة الموكلة إليها فيما يتعلق بالنهوض بالعدالة الدولية وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. واستمر تركيز اهتمامها على العديد من مجالات القانون الدولي المعقدة التي أثارها المنازعات المتعددة الأوجه المعروضة عليها. وكثيراً ما تكمن هذه المسائل القانونية الشائكة في صميم الشواغل الحالية للمجتمع الدولي. وتدرك المحكمة تمام الإدراك في هذا الصدد أنها تتحمل من خلال أحكامها المسؤولية عن خدمة جميع الدول الأعضاء عن طريق ضمان احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية.

وينتابني شعور بوجوب أن أشدد على أن المحكمة تشكل، دون شك، بسبب دورها البارز ونشاطها المكثف والمثمر، وسيلة فعالة للغاية من حيث التكلفة من وسائل تسوية النزاعات بطريقة سلمية.

(توقيع) فيليب كوفورور

رئيس القلم

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١-٧ تتولى محكمة العدل الدولية المسؤولية عن الاضطلاع، وفقا للقانون الدولي، بتسوية المنازعات القانونية التي تقدمها إليها الدول وإصدار فتاوى بشأن مسائل قانونية تحيلها إليها الهيئات المأذون لها في ذلك بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتتألف المحكمة من ١٥ قاضيا تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن وهي واحدة من الهيئات الرئيسية الست للأمم المتحدة والهيئة القضائية الرئيسية للمنظمة. وتؤدي المحكمة مهامها وفقا لنظامها الأساسي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الميثاق. وجميع الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة هي أطراف في النظام الأساسي، وقد أقرت ٧٣ دولة منها بالولاية الجبرية للمحكمة، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظامها الأساسي. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يربو على ٣٠٠ معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف تمنح المحكمة ولاية قضائية إجبارية في ما يتعلق بتسوية شتى أنواع المنازعات. ويجوز للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصبح أطرافا في النظام الأساسي بشروط تحددها الجمعية في كل حالة بناء على توصية المجلس. ويجوز أن تُفتح المحكمة أيضا أمام الدول غير الأطراف في نظامها الأساسي، رهنا بشروط يحددها المجلس وتبين حاليا في قراره ٩ (١٩٤٦)، المتخذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦. وعملا بهذا القرار، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، أودعت دولة فلسطين إعلانا لدى قلم المحكمة، أعلنت بموجبه أنها تقبل بأثر فوري اختصاص المحكمة فيما يتعلق بتسوية جميع المنازعات التي يمكن أن تنشأ أو التي سبق أن نشأت والتي تشملها المادة الأولى من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، المتعلقة بالتسوية الإلزامية للمنازعات. وتقدم المحكمة تقارير سنوية إلى الجمعية، ورد آخرها في الوثيقة A/73/4. وينص البند ٢-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على أن تعدّ محكمة العدل الدولية، بالتشاور مع الأمين العام، مقترحات الميزانية البرنامجية للمحكمة، وأن يقدم الأمين العام هذه المقترحات إلى الجمعية، مشفوعة بما يراه مستصوبا من ملاحظات.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٢-٧ يتواءم هدف المحكمة، بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، والقيام، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، بالتصدي للمنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام أو تسويتها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تُجسّد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، ومن ثم المنجزات، مع أحد أهداف التنمية المستدامة.

التطورات الأخيرة

٣-٧ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فصلت المحكمة في ثماني قضايا عرضت عليها (حيث بُتّ في إحداها من حيث الأسس الموضوعية ولكن لا يزال ينظر فيها من حيث التعويض)، وأوقفت قضية واحدة. وخلال الفترة نفسها، قدمت إلى المحكمة ١٣ قضية جديدة من قضايا المنازعات كما قدم طلب فتوى واحد. وتلقت المحكمة أيضا ثلاثة طلبات للإشارة بتدابير تحفظية. وقد قدمت دفعات ابتدائية بعدم الاختصاص و/أو المقبولية في تسع قضايا. وقُدّمت ادعاءات مقابلة في قضية واحدة. وهذه الدعاوى الفرعية، التي كثيرا ما توصف بأنها "قضايا ضمن قضايا"، تولّد للمحكمة حجم عمل مماثل لحجم العمل المنبثق عن النظر في قضية من حيث أسسها الموضوعية. ولا يبيّن عدد القضايا المعروضة على المحكمة في أي وقت معيّن حجم العمل الإضافي هذا. ويشكل الارتفاع في عدد الدعاوى الفرعية واتساع نطاق التدابير المستخدمة في جمع

الأدلة، بما في ذلك زيادة اللجوء إلى الخبراء في القضايا التي تنطوي على مسائل ذات طابع تقني وعلمي كبير، تطوّر جديرين بالذكر ينطويان على آثار كبيرة على الإدارة السليمة للعدالة الدولية والوفاء بالولاية الممنوحة للمحكمة بموجب الميثاق.

٤-٧ وفي عام ٢٠١٨، فصلت المحكمة في أربع قضايا وأصدرت حكما واحدا بشأن الدفوع الابتدائية في قضية أخرى؛ وأوقف النظر في قضيتين. وخلال الفترة نفسها، قدمت ست قضايا جديدة إلى المحكمة، وأثيرت دفوع ابتدائية في قضية واحدة، وقدمت طلبات للإشارة بتدابير تحفظية في قضيتين. وقُدِّمت ادعاءات مقابلة في قضية واحدة. وعقدت المحكمة جلسات استماع علنية بشأن طلب فتوى وبشأن الأسس الموضوعية أو بشأن الدعاوى الفرعية في أربع قضايا منازعات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت ١٧ قضية معروضة على المحكمة (١٦ قضية منازعات وطلب فتوى واحد). وفي بداية عام ٢٠١٩، أصدرت المحكمة حكما بشأن الدفوع الابتدائية المثارة في قضية منازعات واحدة وقدمت فتوى. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٩، حددت المحكمة مواعيد أولية لعقد جلسات استماع في ست قضايا.

٥-٧ ويعكس التراجع والتزايد المستمرين في عدد الدعاوى الجديدة والمساواة دينامية كبيرة من جانب المؤسسة، وهما يمثلان مقياسا لقدرة المحكمة على التكيف والتحمل ويشهدان على الإصلاحات التي نفذت باستمرار على مر السنين من أجل زيادة الكفاءة في أساليب عملها. وعلى الرغم من أن المحكمة الآن تنظر دائما تقريبا في قضيتين أو ثلاث قضايا في نفس الوقت، فإن ذلك لا يمنعها من الاستجابة بسرعة، على الرغم من المدة الزمنية المحدودة المتاحة، للطلبات العاجلة التي لا يمكن التنبؤ بها دائما تقريبا المعروضة عليها على أساس منتظم. (على سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٧، وخلال بضعة أيام من تقديم عريضة إقامة الدعاوى، عقدت المحكمة جلسات علنية وأصدرت أمرا يبيّن التدابير التحفظية في قضية رفعتها الهند ضد باكستان).

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٦-٧ أنشطة المحكمة غير مشمولة في الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠٢٠. وتشير المحكمة إلى أنه رغم أن التنبؤ بمؤشرات حجم العمل الرئيسية (مثل عدد القضايا التي ستنظر فيها المحكمة في عام ٢٠٢٠ وعدد ما سيُرفع من دعاوى جديدة، بما في ذلك الدعاوى الفرعية في القضايا المنظورة) هو أمر مستحيل بطبيعته، فإنها بذلت كل الجهود الممكنة لتقييم احتياجاتها لعام ٢٠٢٠ قياسا إلى حجم عمل المحكمة خلال فترتي السنتين الحالية والماضية.

٧-٧ ولا تتحكم المحكمة بحجم أنشطتها، الذي لا يزال إلى حد بعيد عصيا على التنبؤ به. ويجب على المحكمة أن تكون قادرة في جميع الأوقات على تأدية المهام الموكلة إليها، إذا ما أريد إعمال نص الميثاق ومقاصده. فالدول هي التي ترفع الدعاوى الجديدة أمام المحكمة، كما أن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها هي التي تطلب من المحكمة إصدار فتاواها، ويمكنها جميعها أن تعرض المسائل على المحكمة في أي وقت من الأوقات، دون سابق إخطار. وحينما تكون هناك قضية منظورة أمام المحكمة، يتعذر التنبؤ باحتمالات إقامة دعاوى فرعية (طلبات اتخاذ تدابير تحفظية، والدفوع الأولية، والادعاءات المضادة، وطلبات التدخل) أو بوقت إقامة تلك الدعاوى. وفي الماضي، كانت هناك تباينات شديدة في عدد الدعاوى الجديدة المرفوعة في سنة ما، على الرغم من أن حجم عمل المحكمة أخذ في الازدياد مؤخرا. ويستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام ٢٠١٩ ومن المتوقع أيضا أن يستمر في عام ٢٠٢٠. وتنظر المحكمة الآن عادة في قضيتين أو ثلاث قضايا في آن واحد. ويتسم حجم العمل التي يمثلها كل قرار تصدره المحكمة بأنه كبير بصفة خاصة. ومن حيث المبدأ، يقدم كل طرف من الأطراف (وهي دول ذات سيادة) في القضايا المعروضة على المحكمة مجموعة واحدة من المرافعات الخطية أمام المحكمة: المذكرة والمذكرة المضادة. ويجوز للمحكمة أن تأذن لها بتقديم مجموعة أخرى من المرافعات، وهي المذكرة الجوابية والمذكرة التعقيبية؛ وقد تطلب هي نفسها هذه المذكرات، إذا رأت ذلك ضروريا. وفي الممارسة العملية، تقدم هذه المذكرات الإضافية بصورة دائمة تقريبا. ويميل حجم المرافعات إلى أن يصبح ضخما بصورة متزايدة، على الرغم من النداءات

التي توجهها المحكمة إلى الأطراف. ويمكن أيضا أن تكون جلسات الاستماع طويلة ومعقدة، بحسب طبيعة القضية. وفي القضايا التي تنطوي على مسائل وقائية عسيرة (مثل المسائل ذات الطابع الشديد التقنية)، يرجح تقديم الشهود والخبراء. وتقوم المحكمة بعد ذلك بكل ما في وسعها لتقديم حكم في غضون أقصر فترة ممكنة، تبعا لدرجة تعقيد القضية. ويجب أن تتم جميع الإجراءات في وقت واحد في كلتا لغتي المحكمة الرسميتين، في كلتا المرحلتين الكتابية والشفوية وأثناء المداولات.

٧-٨ وتقوم المحكمة عند البت في القضايا المعروضة عليها بإصدار قرارات تشكل مبادئ توجيهية لتجنب المنازعات التي قد تبرز لاحقا في ما بين الدول الأخرى وحلها. وإضافة إلى ذلك، عندما تقدم المحكمة فتاوى استجابة لطلبات هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها حسب الأصول، تسهم المحكمة في حسن سير عمل منظومة الأمم المتحدة وكذلك في الدبلوماسية الوقائية وتطوير القانون الدولي.

٧-٩ ولما كانت المحكمة في آن معا هيئة قضائية ومؤسسة دولية مستقلة إداريا عن الأمانة العامة، لا بد أن يضطلع قلم المحكمة بدور مزدوج كمساعد للقضاء وكأمانة دولية. وسيواصل قلم المحكمة الاسترشاد بالنظام الأساسي ولائحة المحكمة والتعليمات الموجهة لقلم المحكمة. ويقدم قلم المحكمة الدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والفني للمحكمة. وقلم المحكمة مسؤول عن الإدارة، وخدمات المؤتمرات، والحوسبة، والمحفوظات، وخدمات التوزيع، وخدمات الوثائق والمكتبة، وهو يعمل باعتباره القناة الرسمية للاتصالات الواردة إلى المحكمة وتلك الصادرة عنها. وعملا بالفقرة ٢ من المادة ٢١ من النظام الأساسي والمادة ٢٢ من لائحة المحكمة، تنتخب المحكمة رئيس قلم المحكمة لمدة سبع سنوات ويجوز إعادة انتخابه. وتعين المحكمة موظفي القلم وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢١ من نظامها الأساسي. وتنص المادة ٢٣ من لائحة المحكمة على انتخاب نائب لرئيس قلم المحكمة وفقا لنفس الإجراء المعتمد في انتخاب رئيس قلم المحكمة. وتعتمد المحكمة نظاما أساسيا للموظفين خاصا بها.

٧-١٠ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراض التخطيط التالي: ستشمل الأنشطة القضائية للمحكمة في عام ٢٠٢٠ مستوى مماثلا لمستوى العمل الذي شهده عام ٢٠١٩.

٧-١١ وفيما يتعلق بالتعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، يقيم قلم المحكمة تعاوننا وثيقا مع جهات من بينها الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي عام ٢٠١٨، قدمت الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على أساس استرداد التكاليف، تعزيزات أمنية أثناء جلسات الاستماع والإجراءات العلنية عند اللزوم، وكذلك خدمات مصمم رسوم. وبالمثل، قدمت المحكمة الجنائية الدولية، على أساس استرداد التكاليف أيضا، المساعدة اللغوية من الطابعين والمدققين اللغويين في أثناء جلسات استماع محكمة العدل الدولية. وعلاوة على ذلك، قدمت محكمة العدل الدولية المساعدة الإدارية إلى مكتب الشؤون القانونية خلال برنامج الزمالة في القانون الدولي العام الذي يعقده المكتب سنويا لمدة ستة أسابيع في قصر السلام في لاهاي.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



قلم المحكمة

١ - الهدف

١٢-٧ يتمثل الهدف، الذي يسهم قلم المحكمة في تحقيقه، في ضمان تلبية احتياجات المحكمة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل الإدارة السليمة للعدالة الدولية ووفاء المحكمة بولايتها بموجب الميثاق.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٣-٧ يتواءم هدف المحكمة مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هدف المحكمة في تعزيز سيادة القانون.

٣ - النتائج البارزة في عام ٢٠١٨

تناولت محكمة العدل الدولية عددا من القضايا المعقدة والمتنوعة، من خلال مواصلة مهمتها بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، شهدت المحكمة مستوى عاليا للغاية من النشاط. وقد أصدرت أربعة أحكام، وأمرين بشأن طلبين للإشارة بتدابير تحفظية وعددا من الأوامر الأخرى لتوجيه الإجراءات في القضايا التي كانت تنظر فيها. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت ١٧ قضية معروضة على المحكمة (١٦ قضية منازعات وطلب فتوى واحد). ووصل مجموع عدد القضايا المعروضة على المحكمة خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢٣ قضية.

ومن بين الأحكام الأربعة التي أصدرتها المحكمة في عام ٢٠١٨، كان واحد يتعلق بمسألة التعويض المستحق على نيكاراغوا لصالح كوستاريكا في قضية بعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)، وواحد يتعلق في آن واحد بنزاع على تعيين الحدود البحرية (في منطقتين بحريتين منفصلتين) ونزاع على الحدود البرية (القضيتين المشتركتين المتعلقتين بكل من تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) والحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتوبوس (كوستاريكا ضد نيكاراغوا))، وأصدر واحد بشأن الأسس الموضوعية في القضية المتعلقة بالالتزام بالتفاوض بشأن منفذ إلى المحيط الهادئ (بوليفيا ضد شيلي). وأصدرت المحكمة حكما رابعا في الدفوع الابتدائية التي أثارها فرنسا في القضية المتعلقة بالحصانات والإجراءات الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا).

وخلال الفترة نفسها، عقدت المحكمة جلسات استماع علنية بشأن طلب فتوى وبشأن الأسس الموضوعية أو بشأن الدعاوى الفرعية في أربع قضايا منازعات. وبالإضافة إلى الجلسات التي عقدت بشأن الأسس الموضوعية في القضية المتعلقة بالالتزام بالتفاوض بشأن منفذ إلى المحيط الهادئ (بوليفيا ضد شيلي)، عقدت المحكمة جلسات استماع بشأن طلبين للإشارة بتدابير تحفظية قدمت أحدها قطر في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قطر ضد الإمارات العربية المتحدة) والآخر جمهورية إيران الإسلامية في القضية المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام ١٩٥٥ (جمهورية إيران

الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية). وعقدت المحكمة أيضا جلسات استماع بشأن الدفوع الابتدائية التي أثارها الولايات المتحدة الأمريكية في القضية المتعلقة ببعض الأصول الإيرانية (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية). وأخيرا، عقدت المحكمة جلسات استماع علنية بشأن الطلب المقدم من الجمعية العامة لإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥، قدمت خلاله ٢٢ دولة والاتحاد الأفريقي بيانات شفوية. واستلزم هذا الطلب أيضا أن تقوم المحكمة بإجراءات خطية، في وقت سابق من عام ٢٠١٨، شارك فيها عدد كبير من المشاركين: تلقت المحكمة بيانات خطية من ٣١ دولة ومن الاتحاد الأفريقي، وتعليقات خطية من ١٠ دول ومن الاتحاد الأفريقي.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي أن احتياجات المحكمة لبيت بطريقة فعالة وكفؤة في عام ٢٠١٨. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة تقديم القلم إلى المحكمة وثائق تتعلق بالقضايا مكنت المحكمة من الاضطلاع بجميع أنشطتها القضائية في عام ٢٠١٨. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٤-٧ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إدكاء وعي الجمهور بأعمال المحكمة وتفهمه لها، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد زيارات موقع المحكمة على شبكة الإنترنت (٥,٧ ملايين زيارات فعلية في عام ٢٠١٨ مقابل هدف لفترة السنتين قدره ٥,٣ ملايين زيارة). وزيادة عدد الزيارات هذه هي نتيجة للتحسينات الكبيرة التي وفرها الموقع الشبكي الجديد الذي افتتحته المحكمة في عام ٢٠١٧، ولا سيما فيما يتعلق بوظيفتي البحث وتصفح الموقع، وكذلك التوافق مع الأجهزة المحمولة، وزيادة تيسير قراءة محتوى الموقع، وإتاحة الموارد الرئيسية الإضافية ليس بلغتي المحكمة الرسميتين فحسب، ولكن أيضا بلغات الأمم المتحدة الرسمية الأربع الأخرى.

٤ - النتائج المقررة البارزة لعام ٢٠٢٠

مواصلة النشاط المطرد للمحكمة

في عام ٢٠١٨، كفل قلم المحكمة تلبية احتياجات المحكمة فيما يتعلق بالقضايا المحددة أعلاه.

التحدي والرد

تمثل التحدي في كفاءة تلبية احتياجات المحكمة في وقت شهدت فيه المحكمة ارتفاعا في مستوى النشاط. وردا على ذلك، فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، ولئن كان من غير الممكن التنبؤ بالاحتياجات، بصفة عامة، سيواصل قلم المحكمة تلبية احتياجات المحكمة، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والتقني.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي أن تلبى احتياجات المحكمة في عام ٢٠٢٠ على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل الإدارة السليمة للعدالة الدولية ووفاء المحكمة بولايتها بموجب الميثاق. وستشمل الأدلة على تحقق النتيجة، إن تحققت، جملة أمور منها قيام قلم المحكمة بتقديم الخدمات الفنية وخدمات المؤتمرات والأمانة والوثائق في الوقت المناسب، في القضايا المعروضة على المحكمة.

وسوف تثبت النتيجة، إن تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قيام القلم بتقديم الخدمات في الوقت المناسب إلى المحكمة في القضايا التي تنظر فيها	قيام القلم بتقديم الخدمات في الوقت المناسب إلى المحكمة في القضايا التي تنظر فيها	قيام القلم بتقديم الخدمات في الوقت المناسب إلى المحكمة في القضايا التي تنظر فيها

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٥-٧ يتضمن الجدول ٧-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٧-١

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة			
الف - تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والإجراءات القضائية			
١	١	١	١
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	لا يمكن التنبؤ بها ^(١)	لا يمكن التنبؤ بها ^(١)	لا يمكن التنبؤ بها ^(١)
١ ٢٧٠	٢٠	١ ٦٤٧	١ ٦٨٥
تقديم الخدمات الفنية للإجراءات القضائية (عدد الوثائق)	١١٢	١٥١	١٣٣
تقديم خدمات المؤتمرات والأمانة للإجراءات القضائية (عدد الجلسات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢١ ٠٦٠	٢٩ ٧٩٢	٢٦ ٤٦٠
تقديم خدمات الوثائق للإجراءات القضائية (بآلاف الكلمات)	باء - توليد المعارف ونقلها		
٢٠	٢٠	٣٣	٣٣
المنشورات (عدد المنشورات)	دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

(أ) التنبؤ بعدد القضايا التي ستنظر فيها المحكمة وعدد ما سيُرفع من دعاوى جديدة، بما في ذلك الدعاوى الفرعية في القضايا المنظورة، هو أمر مستحيل بطبيعته.

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ١٦-٧ يعزى الفرق في الخدمات الفنية المتعلقة بالإجراءات القضائية إلى إعداد الوثائق (مثل محاضر الجلسات السرية للمحكمة، والرسائل وعمليات التوزيع المعدّة المتعلقة بالقضايا، والمذكرات والخطب)، بسبب زيادة حجم عمل المحكمة في عام ٢٠١٨.
- ١٧-٧ ويعزى الفرق في خدمات المؤتمرات والأمانة المتعلقة بالإجراءات القضائية إلى الترجمة الشفوية في الجلسات السرية وجلسات الاستماع العلنية للمحكمة، بسبب تزايد حجم عمل المحكمة في عام ٢٠١٨.
- ١٨-٧ ويعزى الفرق في خدمات الوثائق فيما يتعلق بالإجراءات القضائية أساساً إلى تجهيز نصوص (التحرير والتدقيق اللغوي) الوثائق المتعلقة مباشرة بالأنشطة القضائية للمحكمة، بسبب تزايد حجم عمل المحكمة في عام ٢٠١٨.

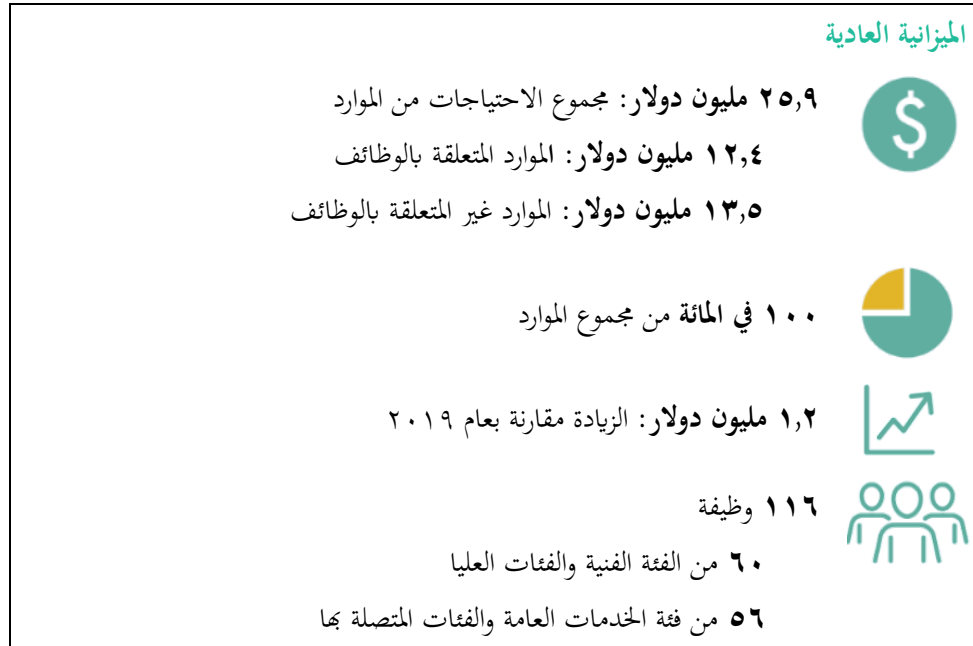
باء - الوظائف المقترحة والاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

١٩-٧ يرد مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، في إطار الميزانية العادية، في الشكل ٧-أولا والجدول ٧-٢.

الشكل ٧-أولا

عام ٢٠٢٠ بالأرقام



ملاحظة: أجريت التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٢٠-٧ ترد الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك توزيع التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء، في الجدولين ٧-٢ و ٧-٣. وتعكس هذه المقترحات الزيادات الناتجة عن متطلبات عبء العمل المتوقع، مع مراعاة الاتجاهات السائدة مؤخرا فيما يخص عبء العمل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والتكاليف الجارية للخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة، لا سيما فيما يتصل بالاحتياجات المتعلقة بالاتصالات وخدمات تجهيز البيانات، وتوفير الموارد غير المتكررة لمعدات التشغيل الآلي للمكاتب تحت بند الأثاث والمعدات. ويرد مزيد من التفاصيل في إطار كل عنصر على حدة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات على نحو كامل يتسم بالفعالية والكفاءة.

الجدول ٧-٢

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات									
العنصر	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	التعديلات الجديدة/ الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير (التكاليف)	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير (بعد إعادة تقدير التكاليف)
أعضاء المحكمة	٧ ١٧٨,٤	٧ ٢٥٦,٧	-	-	٥٧,٢	٥٧,٢	٠,٨	٧ ٣١٣,٩	٢٨٠,٣
قلم المحكمة	١٤ ٥٠٩,١	١٣ ٨٤٦,٠	-	-	٢٩٥,٧	٢٩٥,٧	٢,١	١٤ ١٤١,٧	٧٩٠,٥
دعم البرامج	٣ ٦٥٤,٦	٣ ٥٧٩,٠	(١١٠,٠)	-	٩٦٩,٢	٨٥٩,٢	٢٤,٠	٤ ٤٣٨,٢	٧٥,٥
المجموع	٢٥ ٣٤٢,١	٢٤ ٦٨١,٧	(١١٠,٠)	-	١ ٣٢٢,١	١ ٢١٢,١	٤,٩	٢٥ ٨٩٣,٨	١ ١٤٦,٣
فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٣ ٠٣١,٧	١٢ ٣٩٠,٢	-	-	١٧,٧	١٧,٧	٠,١	١٢ ٤٠٧,٩	٧٦١,٠
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٢ ٣١٠,٤	١٢ ٢٩١,٥	(١١٠,٠)	-	١ ٣٠٤,٤	١ ١٩٤,٤	٩,٧	١٣ ٤٨٥,٩	٣٨٥,٣
المجموع	٢٥ ٣٤٢,١	٢٤ ٦٨١,٧	(١١٠,٠)	-	١ ٣٢٢,١	١ ٢١٢,١	٤,٩	٢٥ ٨٩٣,٨	١ ١٤٦,٣

الجدول ٧-٣

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

التغييرات					الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
-	١	-	-	-	١	أ ع م
-	١	-	-	-	١	مد-٢
-	١	-	-	-	١	مد-١
-	٤	-	-	-	٤	ف-٥
١	١٦	١	-	-	١٥	ف-٤
(١)	١٧	(١)	-	-	١٨	ف-٣
-	٢٠	-	-	-	٢٠	ف-١/٢
-	٦٠	-	-	-	٦٠	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة						
-	٦	-	-	-	٦	الرتبة الرئيسية
-	٥٠	-	-	-	٥٠	الرتب الأخرى

التغييرات				
الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠ الفرق
٥٦	-	-	٥٦	-
١١٦	-	-	١١٦	-

ملاحظة: يرد توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر ورتبة الوظيفة في المرفق الثاني.
المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

أعضاء المحكمة

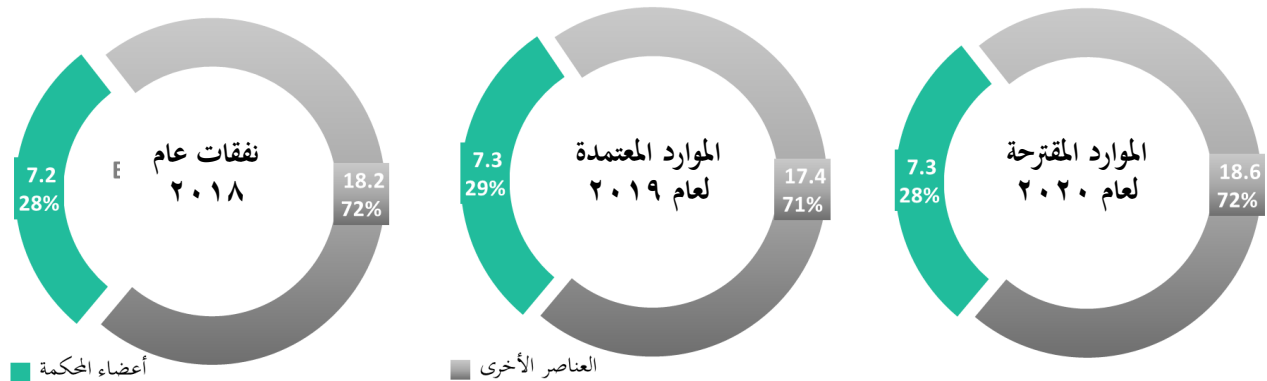
٢١-٧ تتألف محكمة العدل الدولية من ١٥ قاضياً ("أعضاء المحكمة")، تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن لولاية مدتها تسع سنوات. ويشغر ثلث مقاعد المحكمة كل ثلاث سنوات. والمحكمة، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، هي عبارة عن هيئة عالمية، يتعين أن تمثل فيها النظم القانونية الرئيسية في العالم والمدنيات الكبرى بطريقة متوازنة (المادة ٩ من النظام الأساسي). وباعتبار المحكمة مؤسسة تتشكل من قاعدة عريضة على هذا النحو، يتعين عليها أن تصدر أحكاماً في القضايا المعروضة عليها. وبذلك فإن جميع أعضاء المحكمة ملزمون، من حيث المبدأ، بالاشتراك في كل قضية من القضايا المعروضة عليها (المادة ٢٥ من النظام الأساسي). ووفقاً للمادة ٣١ من النظام الأساسي، يجوز للدول الأطراف في الدعاوى التي ليس في هيئة المحكمة قاض من جنسيتها أن تختار قاضياً خاصاً لأغراض القضية التي تهمها. ويشترك القضاة الخاصون في الحكم على وجه المساواة التامة مع أعضاء المحكمة المنتخبين.

٢٢-٧ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية ما قدره ٩٠٠ ٣١٣ ٧ دولار لعام ٢٠٢٠، وتعكس زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٥٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ٧-٢انيا و ٧-٣الثا وفي الجدول ٧-٤.

الشكل ٧-٢انيا

الموارد المرصودة لأعضاء المحكمة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٧-٤

أعضاء المحكمة: تطور الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات					
نفقات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية					
٧ ١٧٨,٤	٧ ٢٥٦,٧	-	-	٥٧,٢	٥٧,٢
الموارد غير المتعلقة بالوظائف					
٧ ١٧٨,٤	٧ ٢٥٦,٧	-	-	٥٧,٢	٥٧,٢
المجموع					
٧ ١٧٨,٤	٧ ٢٥٦,٧	-	-	٥٧,٢	٥٧,٢

الشكل ٧-٣

أعضاء المحكمة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتعلقة بالوظائف

٧ ٣١٣,٩ دولارا



٢٣-٧ ويعكس الفرق البالغ قدره ٥٧ ٢٠٠ دولار ما يلي:

(أ) **تغييرات أخرى** - تعزى الزيادة الصافية البالغ قدرها ٥٧ ٢٠٠ دولار تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية التي تعكس التكلفة الفعلية للمعاشات التقاعدية للقضاة السابقين والأرامل، في مطلع عام ٢٠١٩، وذلك لفائدة ٢٠ من القضاة السابقين و ١٢ من الأرامل، ويقابل ذلك جزئيا انخفاض الاحتياجات من التعويضات الممنوحة لغير الموظفين، استنادا إلى المتطلبات الحالية للسفر في إجازة زيارة الوطن ومنح التعليم المقدمة لأبناء القضاة المقيمين وسفر القضاة غير المقيمين لحضور جلسات المحكمة في عام ٢٠٢٠، بالنظر إلى أنه لا يتوقع أن تنتهي ولاية أي من القضاة الحاليين في عام ٢٠٢٠.

قلم المحكمة

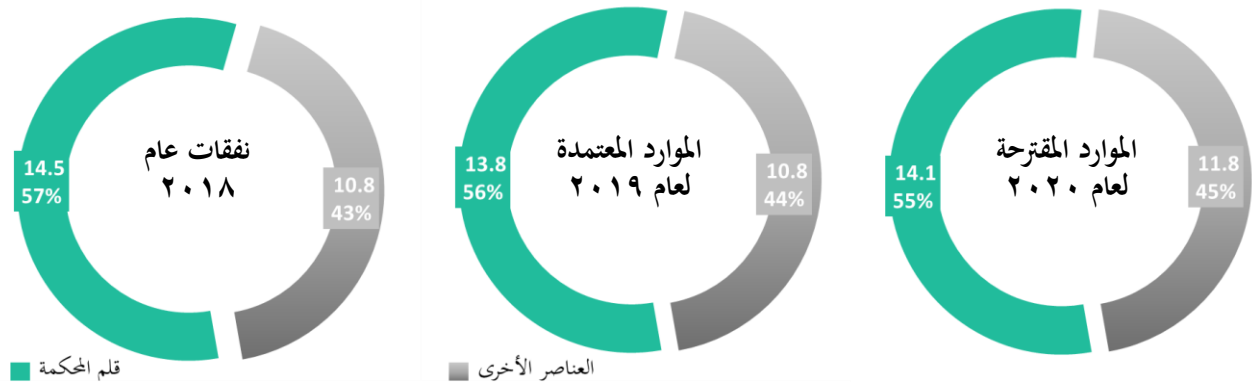
٢٤-٧ وبالنظر إلى أن المحكمة هيئة قضائية ومؤسسة دولية في آن معا مستقلة إدارياً عن الأمانة العامة، لا بد أن يضطلع قلم المحكمة بدور مزدوج كمساعد للقضاء وكأمانة دولية. ويقدم قلم المحكمة الدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والدعم الفني للمحكمة. وهو مسؤول عن الإدارة، وخدمات المؤتمرات، والحوسبة، والمحفوظات، وخدمات التوزيع، وخدمات الوثائق والمكتبة، ويعمل باعتباره القناة الرسمية للاتصالات الواردة إلى المحكمة وتلك الصادرة عنها.

٢٥-٧ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٤ ١٤١ ٧٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٢٩٥ ٧٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ٧-٢ إلى ٧-٦ سادساً وفي الجدول ٧-٥.

الشكل ٧-٢ رابعا

الموارد المرصودة لقلم المحكمة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٧-٥

قلم المحكمة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة الوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

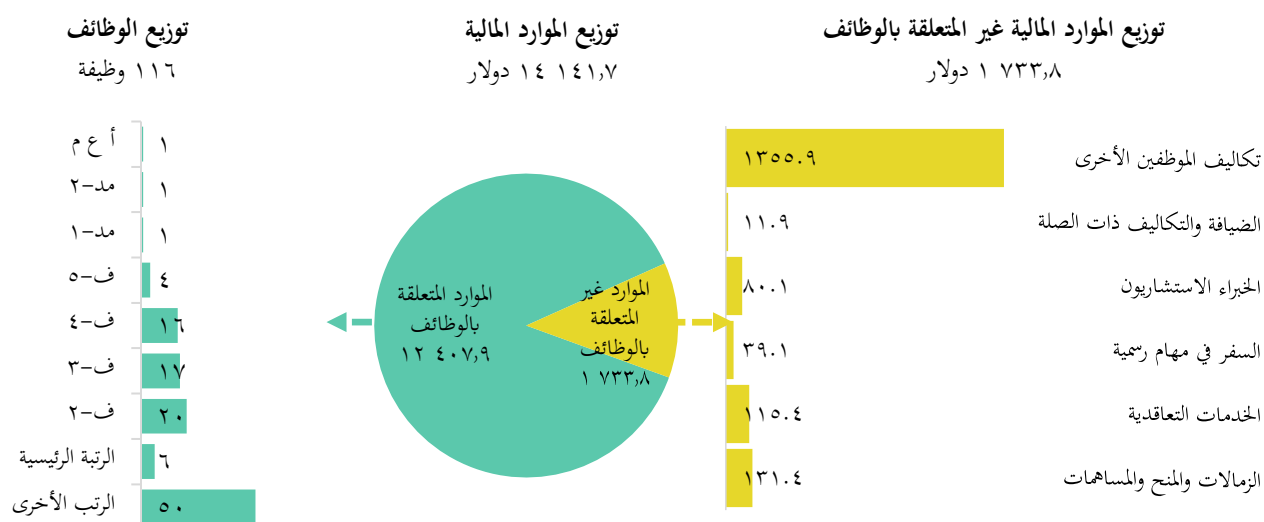
التغييرات		نسبة		تغييرات		اعتمادات عام		نفقات عام	
المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف	المئوية	الجديدة/الموسعة أخرى	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٢ ٤٠٧,٩	٠,١	١٧,٧	١٧,٧	-	-	١٢ ٣٩٠,٢	١٣ ٠٣١,٧	
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ٧٣٣,٨	١٩,١	٢٧٨,٠	٢٧٨,٠	-	-	١ ٤٥٥,٨	١ ٤٧٧,٤	
المجموع	١٤ ١٤١,٧	٢,١	٢٩٥,٧	٢٩٥,٧	-	-	١٣ ٨٤٦,٠	١٤ ٥٠٩,١	

التغييرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة						
-	٦٠	-	-	-	-	٦٠
-	٥٦	-	-	-	-	٥٦
-	١١٦	-	-	-	-	١١٦
المجموع						

الشكل ٧-خامسا

قلم المحكمة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

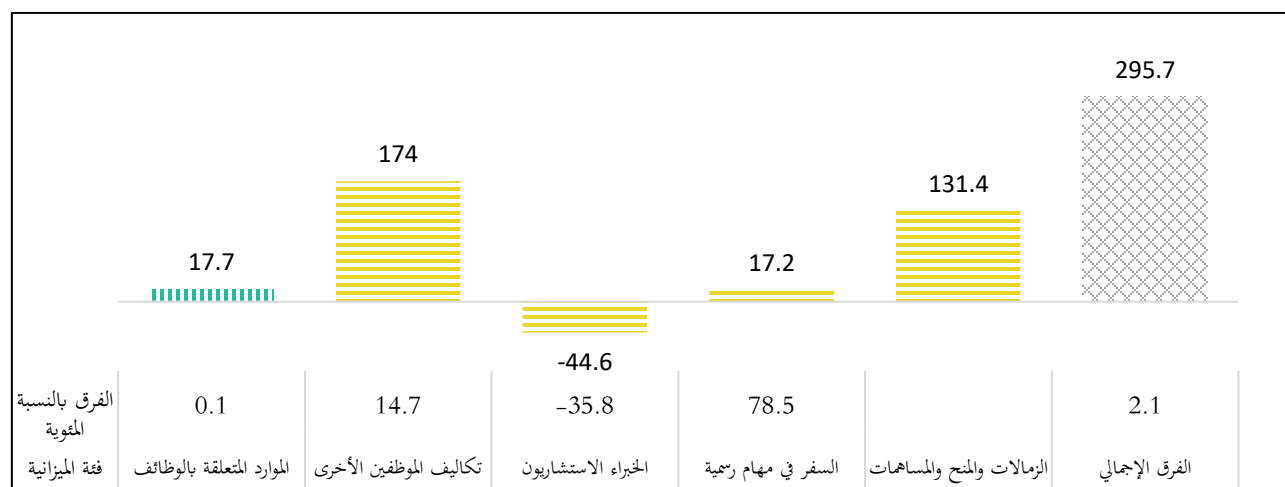
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٧-سادسا

قلم المحكمة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

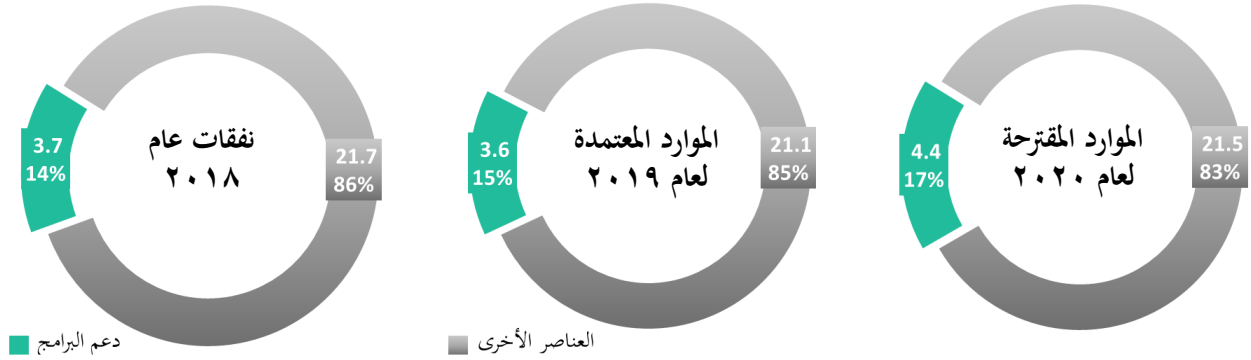


٢٨-٧ وفي عام ٢٠١٨، بلغ معدل امتثال قلم المحكمة نسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بتقديم وثائق الهيئات التداولية في موعدها وشراء تذاكر السفر الجوي في الوقت المناسب (قبل أسبوعين على الأقل من موعد السفر).

الشكل ٧-٢ سابعا

الموارد المرصودة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٦-٧

دعم البرامج: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات					
نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	السجلات/الموسعة أخرى	تغييرات المجموع	النسبة تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
٣ ٦٥٤,٦	٣ ٥٧٩,٠	(١١٠,٠)	-	٩٦٩,٢	٨٥٩,٢
٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
٤ ٤٣٨,٢	٤ ٤٣٨,٢	٤ ٤٣٨,٢	٤ ٤٣٨,٢	٤ ٤٣٨,٢	٤ ٤٣٨,٢
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية					
الموارد غير المتعلقة بالوظائف					
المجموع					

الشكل ٧-٢ ثامنا

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتعلقة بالوظائف

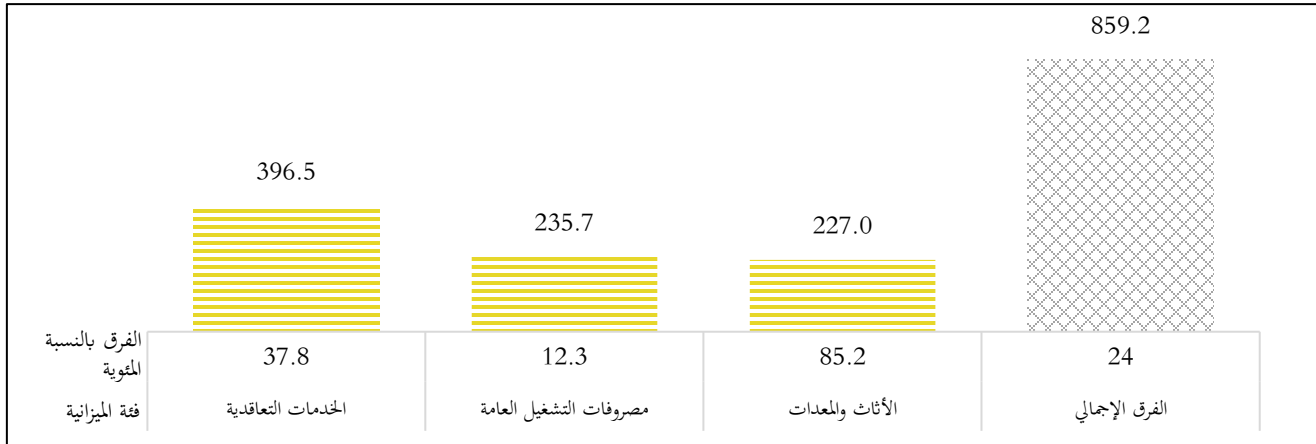
٤ ٤٣٨,٢ دولارا



الشكل ٧-٢-٢٠٢٠

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٣١-٧ ويعكس الفرق البالغ قدره ٨٥٩ ٢٠٠ دولار ما يلي:

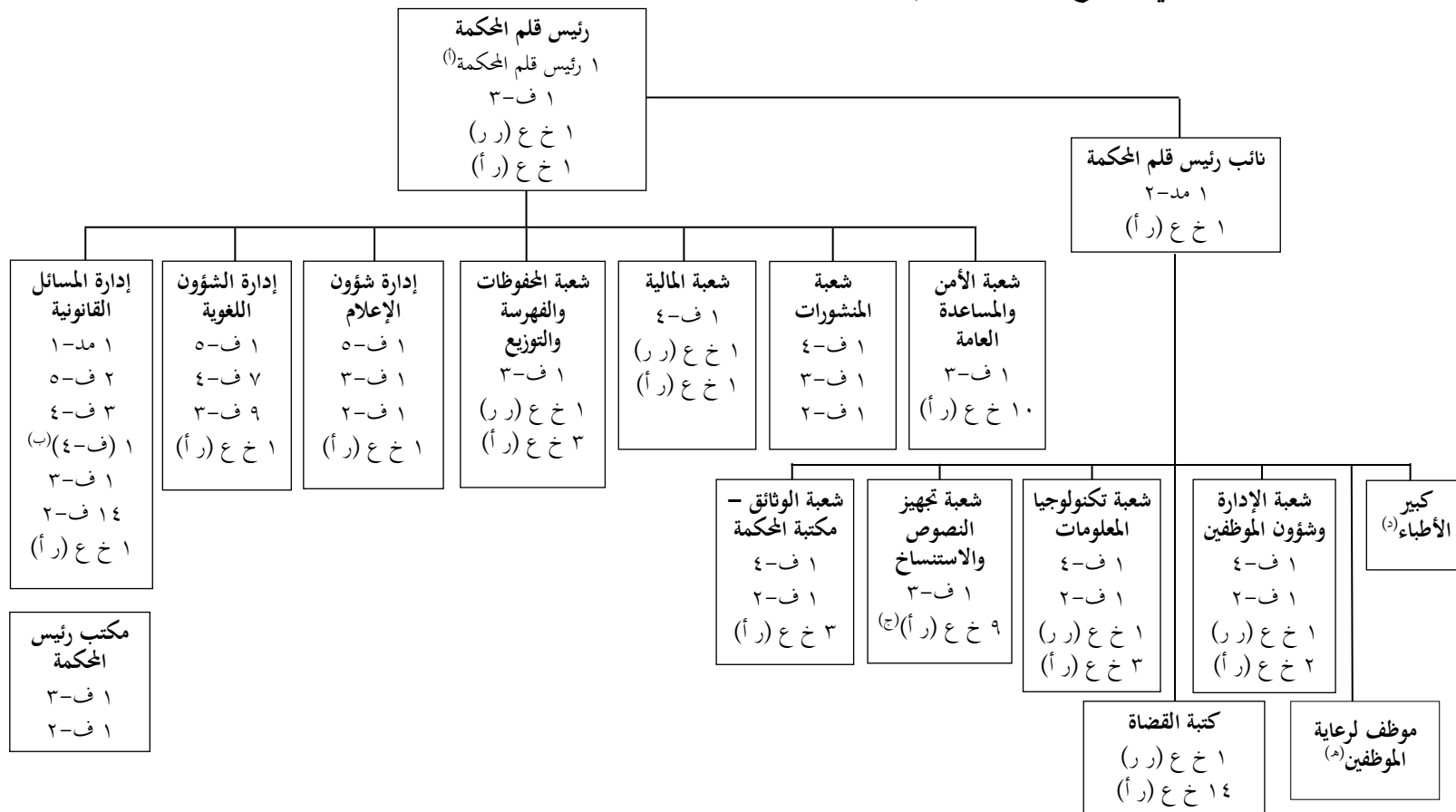
(أ) **التعديلات الفنية** - يتعلق النقصان الصافي البالغ قدره ١١٠ ٠٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف

بالغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة باستبدال أثاث المكاتب والخزانات وأرفف وخزانات المحفوظات ورفوف الكتب في مكاتب أعضاء المحكمة؛

(ب) **تغييرات أخرى** - تعزى الزيادة الصافية البالغ قدرها ٩٦٩ ٢٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أساساً إلى '١' زيادة الموارد المخصصة للخدمات التعاقدية (٣٩٦ ٥٠٠ دولار)، التي تعكس زيادات تحت بند خدمات تجهيز البيانات، فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد الخاصة بتراخيص البرمجيات، وعقود الصيانة لتطبيقات البرمجيات وعقود الاستعانة بمصادر خارجية في توفير الخدمات، وكذلك المشاريع الجديدة في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتبعها محكمة العدل الدولية؛ وزيادات تحت بند الخدمات التعاقدية الخاصة بالترجمة التحريرية الخارجية، تعكس متطلبات عبء العمل المتوقع، مع مراعاة الاتجاهات السائدة مؤخراً فيما يخص عبء العمل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩؛ وزيادات تحت بند الطباعة الخارجية، بسبب الاعتماد المخصص للموارد غير المتكررة من أجل نشر كتيب يتناول موضوع الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء محكمة العدل الدولية وإعادة طباعة مجلدات تقارير المحكمة الدائمة للعدالة الدولية، سلف محكمة العدل الدولية، احتفالاً بالذكرى السنوية المائة لإنشاء محكمة العدل الدائمة؛ '٢' وزيادة الموارد المخصصة لمصرفات التشغيل العامة (٢٣٥ ٧٠٠ دولار)، التي تعكس زيادات تحت بند الاتصالات استناداً إلى التكاليف الجارية ونظراً لتحسين خطوط الاتصالات مع الأمم المتحدة وتحسين الربط بشبكة الإنترنت اللازم لتنفيذ نظام أوموجا، وللعقد الخاص بالمرافق الجديدة/المحسنة لتوفير خدمات الهاتف، وصيانة الأثاث والمعدات، واستئجار وصيانة أماكن العمل واستئجار الأثاث والمعدات، وهي الزيادات التي تعكس التكاليف الجارية؛ '٣' وزيادة الموارد المخصصة للأثاث والمعدات (٣٣٧ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يعكس الأثر الصافي للزيادات تحت بند معدات التشغيل الآلي للمكاتب المتعلقة بالاعتمادات غير المتكررة لشراء المعدات اللازمة لغرفة الخادوم الثانوي (خارج الموقع)، وربط جهاز التشفير بمركز البيانات الثانوي وبقدرة إضافية في مجال التجهيز والتخزين، ويقابل ذلك جزئياً نقصان تحت بند أثاث ومعدات المكاتب.

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠



(أ) وفقاً للمادتين ٢١ و ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة، تعيّن المحكمة رئيس قلمها وتحدد الجمعية العامة مرتبه بناء على اقتراح المحكمة. وتدرج وظيفة رئيس قلم المحكمة في الميزانية برتبة أمين عام مساعد.

(ب) إعادة تصنيف.

(ج) إضافة إلى ذلك، سيكون في الشعبة وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لدعم أعمال المكتب.

(د) هذه وظيفة بدوام جزئي (٢٥ في المائة من الوقت) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-٥).

(هـ) هذه وظيفة بدوام جزئي (٢٥ في المائة من الوقت) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-٣).

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر
والبرنامج الفرعي

الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
قلم المحكمة	١	٤-ف إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني (٣-ف) لتصبح وظيفة موظف قانوني/أمين محكمة (٤-ف)، وهو ما يعكس الحاجة إلى موظف قانوني إضافي ذي خبرة أوسع يُمنح صلاحيات كبيرة من حيث السلطة التقديرية واتخاذ القرارات، ويمكنه تقديم مساعدة رفيعة المستوى إلى المحكمة، ويكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيس المحكمة وأعضائها ورئيس قلم المحكمة والأمين القانوني الرئيسي (مد-١)	إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني (٣-ف) لتصبح وظيفة موظف قانوني/أمين محكمة (٤-ف)، وهو ما يعكس الحاجة إلى موظف قانوني إضافي ذي خبرة أوسع يُمنح صلاحيات كبيرة من حيث السلطة التقديرية واتخاذ القرارات، ويمكنه تقديم مساعدة رفيعة المستوى إلى المحكمة، ويكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيس المحكمة وأعضائها ورئيس قلم المحكمة والأمين القانوني الرئيسي (مد-١)
المجموع	-		